

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO. ....

مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات  
الرقم : ٦٤٥١ - ف ١٩١٢٠٩  
العنوان : (الشرح الصغير على التلخيص)  
المؤلف : المملوكي - محمد بن عبد الله  
تاريخ النسخ : القرن الثاني عشر الهجري  
اسم الناسخ :  
عدد الأوراق : ٢٠  
ملاحظات : لا يوجد ملحق  
P 1181 -

تم



١٦٠

ش م

(الشرح الصغير على السلم) ، تأليف الملوي ، أحمد بن

عبد الشراح - ١١٨١ هـ . كتب في القرن الثاني عشر

الهجري تقديرا .

٢٠ ق

٢٥ س

٢٢٢ × ١٦ اسم

٦٤٥١

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتاد ، طبع

معجم المؤلفين ١ : ٢٧٨ الظاهرية (الفلسفة

والمنطق) : ١٢٩

١٩ / ١٢ . ٩

١١ / ١١ / ١١

١ - المنطق

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

ج - شرح الملوي على متن السلم في المنطق .



[illegible]



الحمد لله العالم بالكميات والحزبان الهادي المعقول  
 الى حل صعب المعقول بطرق اكتساب التصورات  
 والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا  
 محمد الجامع لاجناس الكمال والفضائل المختار  
 من افضل الانواع واشرف اصناف الارومات  
 والقبائل وعلى اله واصحابه ذوي العقول الزكية  
 وصانعي الانظار وعلى التابعين ومن تبعهم  
 باحسان من ذوي الانوار وبدائع الاسرار  
**اما بعد** فاني قد كنت شرحت في مامضى  
 كتاب التلخيص شرحا بديع الاتقان مشتملا على  
 فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدائع  
 العرفان ووذلت فيه صعبات المشكلات على طرف  
 النظار واستخرجت منه مستودعات اسرار  
 وطرiffe فهم وظفرت فيه بدقايق انظار ومخبرات  
 استنار واهتديت فيه على غرايب نكات وعرايس  
 ايكار ثم رايت ان الصمم الان قد قصرت والعقول

في هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت فصرفت الهمة  
 ثانيا نحو الاختصار والاقتصار على التحقيقات  
 وبند الاختصار ما نجا الشرح بالشرح امتزاج  
 الماء بالراح والجسد بالروح وما توفيق الا بالله عليه  
 توكلت واليه انتب **بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداء او ابتداء  
 او اولف وتاليفي وابتدى بالبسملة تاسيا بالقران  
 العزيز وامتناعا لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم  
 فيما اخرجه الامة كل امر ذي بال لا يبدؤ فيه  
 بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجزم اى مقطوع البركة  
 وفي رواية بنجد الله رواه ابو داود وغيره وحسبه  
 ابن الصلاح وغيره **الحمد لله** اى التثنية بحمد الصفا  
 لله اذ الحمد هو التثنية بالجميد غير الحادوث المطبوع  
 وابتداء ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتداءين عملا  
 بالروايتين السابقتين واشارة الى انه لا تعارض  
 بينهما اذ الابتداء حقيقي وهو ما لم يسبقه شيء  
 واضافي وهو ما كان بالاضافة الى ما بعده وان  
 كان مستبوقا وقدم البسملة لانها اولى بالتقديم  
 لان حديثها اقوى كما قيل وعمل بالكتاب والاجماع  
 واثرا للتصديدي في الحديث الجملة الاسمية تاسيا بالام  
 القدانية ولد لانها على الثبوت دون الفعلية وما  
 يرد من انها لا تدل على تعالي المتكلم الحمد بنفسه اجيب  
 عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه **الذي**  
**قد اخرج** اى ظهر نتائج جمع نتيجة وهي ما يحصل  
 عقب النظر من العلم بالمنظور فيه وهي عند المنا  
 تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما





وعند المتكلمين ما يحصل العلم عقب العلم بوجه الدليل  
 واستناد الإخراج إلى الله تعالى إشارة إلى مذهب أهل  
 الحق من أنه لا تأثير للعبد في شيء من العلوم وغيرها  
 وسيأتي الخلاف في الربط بين الدليل والنتيجة أن  
 شاء الله تعالى مبسوطا **الفكر** يطلق على الفكر  
 فيه مجازا وعلى حركة حركة النفس في المعقولات  
 لغة وعلى النظر اصطلاحيا اصطلاحا فيعرف على الأخير  
 بأنه ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول **الرباب**  
 أي صحاب **الحج** بالقصر أي العقل والقلوب  
 وفي تصدير الكتاب بالنتائج والفكر والعقل الشعر  
 ذلك بأن مقصوده علم العقول براعة الاستدلال  
 وهي أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يميز مقصوده  
 والعقل نور روحاني به تدرك النفس العلوم الفوقية  
 والنظرية وهذا السلم الأقوال وفي هذا البيت الحجة  
 نفيسه وشجنا بها الشرح **وحط** أي أزال وضع  
**علمهم** أي رباب **الحج** من **سما** **العقل** بدل من  
 مجموع **الحج** والجور راعني عنهم أي عن عقلمهم الذي  
 كالسما فمن معنى عن وال في العقل عوض من الضمير  
 والإضافة في سما العقل من إضافة المشبه به إلى  
 المشبه **كل حجاب** من **الحج** **حط** من **سحاب**  
**الجهل** أي الجهل الذي كالسحاب ومن بيان شبه  
 العقل بالسما لكونه محلا لطوع شيوع المعارف  
 المعنوية كما أن السما محل لظهور شمس الاشراف  
 الحسية والجهل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن  
 الأذراكات المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر

عن إدراك الشمس الحسية وكل من السحاب والجهل  
 وجودي **حتى** للانتهاي أي أن **يدت** أي ظهرت  
**له** **شئ** **المعرفة** أي المعرفة التي كالشمس  
 والجمع للتعظيم **أول** **الحج** أي مخدرات شمس المعرفة  
 إذا لقاة عدة أن الضمير يعود إلى المضاف ما لم يكن لفظ  
 كل فيعود لما أضيف إليه والمراد بالجد رأت هنا  
 للسائل الصعيب شتمت بالعرايس المستترة تحت  
 الخدر **منكشفة** أي متفضحة **تحمده** ثانيا بعد حمد  
 أو لا تأسيا بالحدث أن الحمد لله بخلاف الأول  
 بالجملة الاسمية والثاني بالفعلية فقصده الجمع بين  
 الأمرين ليشترب بكل في الكاسين **جل** أي عظم  
 حال أو صفة للضمير في تحمده على مذهب الكسائي  
 لأنه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة إذا كان ضمير  
 غيبة والوصف للمدح أو الذم ولا يصح كونها اعتراضا  
 لأنها محل المفرد محليها والاعتراضية لا محل المفرد  
 محلها **على** **الأنعام بنعمة الإيمان** أي تصديق  
 النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحجته به ضرورة  
 أي قبول النفس لذلك والاعتقاد له على ما هو تفسير  
 التصديق في المنطق على التحقيق مع الاعتقاد بالسما  
 على قول **والإسلام** أي الخضوع والاعتقاد  
 بقبول الأحكام أي أعمال الجوارح وذكرهما  
 المصنف معا اعتبارا بمفهومهما لأنه في مقام الإ  
 وهو مقام الحمد والأكثار من عده النعم وهما هنا  
 كلام نفيس وشجنا به الشرح **من حصنا** أي  
 ميزنا معا شر المسلمين **من** أي **خير** أي أفضل

من كتابها من جامع

طباب



من قدار سلا والتقدير خصنا بشفاعته او متابعته  
 بالفعل وانما احتجنا الى ذلك لئلا يرد الاعتراض بان  
 رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ليست مقصورة علينا بل  
 هو من سبل الخلق كافة والرسالة كما قال بعض الحكماء  
 نواب عنه **وخير من جاز جمع** وضم **القامات العلا**  
 جمع عليها خلاف السفل اكبر وكبرى **مجد** يصح فيه اوجه  
 الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والنسب  
 للتعظيم رفعة **سبب كل مفتق** اي متبع العرفي  
**الحاشي المصطفى** اي المختار وهذه نفوت جئت بها  
 للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن احب شيئا  
 اكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديمه في علي الهاتج  
 والحاشي على المصطفى لانه من تقديم العام على  
 الخاص كحيوان ناطق وها هنا ابحاث شريفها  
 بها في الشرح **صلى الله** من الصلاة المأمور بها في  
 خرام من ناله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك  
 فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد الحق ان معناها  
 واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله  
 تعالى بمعنى الرحمة اي التفضل والى الملائكة بمعنى  
 الاستغفار والى المؤمنين فالحسن بمعنى التضرع  
 والدعاء **ما دام الحيا** **يخضع من بحر المعاني** اي المعاني  
 التي كالبحار **جمع** لجه وهي الماء العظيم المضطرب  
 لا يسمى لجه شبه السائل الصعب بالبحر واستعار لفظ  
 البحر لانه استعارة أصلية تضرع فيه وفي الايتان  
 بمن اشارة الى انه لا يحتوى على جميع المعاني  
 الا الله تعالى **والله وصحبه** اسم جمع لصاحب

مثل

فغير المضطرب

وعطف الاله والصحيح  
 على الضمير في عليه

لا جمع له لان فعلا لا يكون جمعا لفاعل وجوز بعضهم  
 كونه جمعا له بحذف الفتح تخفيفا من غير اعادة حرف  
 الجذ لا نه جاز على الصحيح عند المحققين **روي** اي  
 اصحاب **الهدى** هو الهداية بمعنى الدلالة على  
 طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل المطلوب  
 او لم يحصل هذا هو المشهور عندنا **من شبه هو بانجم**  
 جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر **الاهتد**  
 بهم والمشد هو الله او لا والنبي صلى الله عليه وسلم ثانيا فقد  
 روي في الاحاديث القدسية ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 سأل الرب عما يختلف فيه اصحابه فقال يا محمد اصحابي  
 عندي كالبحر في السماء بعضها اضمح من بعض فم اخذ  
 بشئ مما اختلفوا فيه فهو على هدي عندي بفتح الهاء  
 وسكون الدال وقل صلى الله عليه وسلم اصحابي كالبحر  
 باهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه التقريب على  
 القول بما القوه والافا لاهتد بالال والصحيح ان  
 من الاهتد بالبحر لان الاهتد بالبحر ينحى من الال  
 الاخذى والخلف وفي النار فمن الدينوي بخلاف  
 الاهتد بالبحر **وبعد** يعني بها الانفعال  
 من اسلوف الى اخذ والتقدير منها يكن من  
 شئ فاقول بعد البسملة وما بعدها **المنطق**  
 الجنان الخ وانما قدرنا ذلك لان هذا الطرف  
 من متعلقات الجز على الصحيح وهذا كلام  
 نفيس انظر في الشرح والمنطق سمي به هذا العلم  
 لان المنطق يطلق على الاوزان والكليات وعلى  
 القوة العاقلة التي هي صدور تلك الاوزان

بك

بل ومن

محل



وعلى اللفظ الذي يبرز ذلك والعلم به تصديقه لا شك  
الكلمية وتتقوى القوة العقلية وتكون القدر  
على امتداد تلك العلوم بالنسبة **للجنان** بفتح الجيم  
اي القلب قال حجة الاسلام القلب لطفة  
ربانية هي الخاطبة وهي التي تشاب وتعاقد ولها  
تعلق بالقلب الخيالي الصنوبري الشكل تعلق  
العرض بالجوهر وتسمى روحا ونفسا وقال النفس  
جوهر حسيه علامة ذراطة فعالة ويصحبها  
ببراد الجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة لاكتساب  
الآراء فيكون من باب سمعية الشيء باسم ما تعلق  
به **نسبة** **النفس** **للجنان** فكما ان نسبة  
النفس للجنان كونه بعصمه عن الخطا كذلك نسبة  
المنطق للجنان كونه بعصمه عن ذلك لكن الخوف  
يعصم الجنان عن الخطا في قوله والمنطق يعصم  
الجنان عن الخطا في فكره **فهو علم بعصم** اي يحفظ  
**الافكار** جمع فكر وتقدم تعريف **عن** **الخطا**  
اي عن ان يقع فيها خطا يتوفيق الله تعالى وفي  
بافتح الضلال والخيبة واضافته كاصنافه شجر  
الان وفي هذا التعريف اشارة الى الغاية فخرج  
بقوله يعصم الافكار عن الخطا فان كل علم غيره  
اذا يعصم غيرها عن الخطا اعاصم من الخطا اللساني  
وموضوعه المعلومات التصويرية والتصدقية  
وقد بينا بقية البادى العشرة في الشرح **وعن**  
**دقيق الفهم** اي المفهوم الدقيق **يكشف**

قوله الآراء جمع رأي

قوله العقلية اي العقلية  
اعدها الله لاجل الاشياء

اللفظ

**اللفظ** بكسر الهمزة اي الستر شبه دقيق الفهم بالشيء  
المحتاج تحت الستر بدليل ذكر اللفظ **فها** اسم  
فعل بمعنى خفي ما ذكره من ماله في التسميه ولم  
يذكر الزبيدي والجوهري فيها الا التسمية وزاد الجوهري  
الزجور فهي عندهم حرف فقط قل له الشئ المكون  
**من اصول** اي اصول هي المنطق فالاضافة بيانية  
او الاضافة على معنى من التبعية اما ان جعلت  
بيانية فلا **قواعد** جمع قاعدة وهي الاصل والضابط  
والقانون والفاظ مترادفة وهي قضية كلية يتعرف  
منها احكام جزئية موضعها **تحت** تلك القواعد  
**من فنونه** اي انواعه والمراد فنونه **فان** **دا**  
جمع فائدة وهي القارة مختلفان بالاعتبار فكل  
كالفرض والعلة والمصلحة الحاصلة من الشئ  
من حيث انها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث  
انها شريطة وتسمى فائدة ومن حيث انها  
مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرض ومن حيث  
انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وتسمى  
الفعل لاجلها تسمى غاية والاول والاخر من  
الاخيرين لا ينفرد الاولين بما هو في طرف الفعل  
وليس مطلوبان ولا باعثة كوجود كثر في حفر  
يسر ويصح كون الشئ في تجمع الخاطبة اي  
تجمع انت بسبب تلك القواعد فها **سميته**  
اي كالتأليف المفهوم من السياق **بالسليم**  
ادخل البناء على المفعول الثاني لانه يجوز ان  
يقال سميت ابني محمد وسميته بمحمد **المنور** **رق**

وفيه تكلف ان جعلت  
من الدخلة على اصول  
تبعية



لجاري على السنة الناس تقديرا على البراءة على الواو وتأخير  
النون عنهما ويستدلون بقوله فهذا علمه رونق  
الخط وحده وهذا علمه رونق الخط والملاقي ل  
بعض مشايخ شيخنا والمروى في هذا النظم  
والبيت المستشهد به المنورق بتقدير النون على  
الواو وتأخير البراءة عنهما وان كان هو لجاري  
على السنة بمعنى واحد أي المزين المزجج  
ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسن  
بكونه عزيزا والغريب الحسن عذب لغزاته  
ولجاري على السنة صمدول كما عرفت في فن الينا  
**يرفي به** أي بهذا التأليف **سما علم المنطق**  
من إضافة التشبيه به إلى المشبه أي علم المنطق  
الذي كالمسافان قيل هذا التأليف من علم المنطق  
فكيف جعله سلما لمقلنا السلم اسم للألفاظ  
لأن العلم فلا يلزم السؤل سلمنا أنه اسم للمعاني  
فالمراد أن المذكور في هذا التأليف سلمه  
من المسائل الصعبة **والله** منصوب على  
التعظيم أي لا غير **رجو** أي أأمل أملا  
يتعلق بمطموح فيه مع الأخذ في أسبابه وقد  
يطلق الأمل على الخوف ومنه وأرجو اليوم  
الأخذ **ان يكون** هذا التأليف **خالصا** من  
المكدرات كحب الظهور والشهرة والمجدة **لوجه**  
أي ذاته **الكريم ليس** **خالصا** القاصري  
الأصل يطلق على إحدى شيفتي البعير الناقص  
عن اختها فتجوز فيه فاطلاق على الناقص مجازا

مرسل

مرسلا من باب إطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل  
أن يكون مراده بعدم النقص الكمال الحسي بأن  
لا يقع فيه من أهله عائق وان يكون مراده أن لا يكون  
مضطروحا في زوايا الأهمال والخذل لا ينتفع به لأن  
هذا أيضا نقص فيكون قوله **وان يكون** **ناقصا**  
**للمبتدئ** **به** **المطلوبات** **المبتدئ** بيانا وإضا  
وقد ذكرنا شيخنا عن شيخه أن المؤلف كان  
محاب الدعوة وأنه دعاه فقبل هذا التأليف  
بالنفع وقد أجاب الله دعاه فكل من قرأه بنيت  
خالصة لله تعالى انتفع كما هو مشاهد **فصل**  
**في بيان جواز الاشتغال به** ليكون الطالب  
على بصيرة أعلم أن علم المنطق قسمان القسم  
الأول ما ليس مخلوطا بعلم الفلسفة كالمذكور  
في هذا السلم ومختص بالإمام السنوسي والعلامة  
ابن عرفة ورسالة أثير الدين الأبهلي المسماة  
بإيساغوجي وتأليف الكاظمي والخفجي وسعد الدين  
وغيرهم من المتأخرين فهذا القسم الثاني جواز  
الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه إلا من لا يقو  
له بل هو فرض كفاية لأن حصول القوة على رد  
الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية  
**لأن حصول القوة على رد الشكوك** يتوقف  
على حصول القوة في هذا العلم وما يتوقف عليه  
الواجب فهو واجب لكن المص لما أراد أن يذكر أنه  
جائز فيه ذلك لا ذكر الخلاف فيحمل على ما هو  
مخلوط بالفلسفة القسم الثاني ما هو مخلوط

حا



يعلم الفلاسفة وكفر بآلهم وهذا الذي وقع فيه  
 الخلفاء والخلاف العاقل فيه على ثلاثة أقوال كما قد  
 المصنف **والخلف في جواب الاستغفال به**  
**على ثلاثة** بالتصوين **أقول** بدل منه أو عطف بها  
 القول الأول ما أشار إليه بقوله فالإمام **ابن**  
**الصلاح** والإمام أبو بكر يحيى **النواوي**  
 نسبة إلى نفي على غير قياس من قديم قديم ثم  
 وقد ذكر هنا سبب سبب كلامنا فبشأنه فيه  
 في الشرح **حرما** الاستغفال به ووافقها على  
 ذلك كثير من العلماء ووجه تحريمها هو أنه حيث  
 كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة يحشى على الشخص  
 إذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد  
 الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة القول الثاني للجمهور  
 واليه أشار بقوله **وقال قوم ينبغي أن يعلم**  
 منهم الإمام حجة الإسلام الغزالي حتى قد  
 من لا معرفة له بالمنطق لا يؤتيه بعلمه وسماه  
 معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل أن يكون  
 بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون بمعنى  
 يستحب القول الثالث التفصيل واليه أشار  
 بقوله **والقوله المشهورة الصريحة جواز**  
**لكامل الترجمة** هي في الأصل أول ما يستنبط  
 أي يستخرج من البرهان استيعاب الأول مستنبط  
 من العلم أو لا يستنبط منه مطلقا لأشبه حياة  
 الروح كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استغفر  
 للعقل ثم ما حقيقة عرفة فيه **محارر السنة**

أي الحديث **والكتاب** أي القرآن فيجوز له **له**  
**به إلى الصواب** لكونه قد حصن عقيدته فلا يضر  
 بعد ذلك الإطلاع على العقائد الفاسدة  
 وشبهها أما إذا كان بليدا فلا لأنه لا يقدر على  
 دفع شبههم فمن عاين كنت من قلبه وكذا إذا كان  
 زكيا غير مهابس السنة والكتاب ومن هنا  
 منعوا الاستغفال بكتب العامة علم الكلام المشتملة  
 على تحصيلات الفلاسفة إلا المتك **النوع العلم**  
**الحادث** المراد بالعلم مطلقا لا أدراك لما  
 يراد في اصطلاح بعض الأصوليين وهو أدراك  
 خاص أي أدراك النسبة التصديقية لا النسبة  
 التقسيمية التي وتفيد العلم بالحدوث لا احتراز  
 عن علم أنه تعالى استغفلا بتنه هم سبحانه عن أن  
 يتصور علمه بالتصور أو التصديق أو كل منهما  
 بالآدراك الذي هو وصول النفس إلى المعنى ولأن  
 التصور حصول الصورة وهو من خواص الحواس  
 ففي إطلاقه على علمه تعالى إيهام وإن أراد به معنى  
 صحيح وفي هذا تنبيه على أن التقييد عند من  
 لم يقيد وإن كان ينبغي له التقييد على أن ذكر الأنواع  
 يكفي في ذلك لأن علمه تعالى ليس بأنواع لكن الله  
 رحمه الله تعالى أراد الإيضاح **أدراك مفرد** المراد  
 به ما ليس مشتقاً على نسبة حكمية **تصور علم**  
 فأدراك كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصدي  
 ويتناول ملائمة له أصلا كما أدراك زيد وما  
 فيه نسبة إلا أنها غير حكمية كأدراك بنو زيد

هو صنف  
 يقبل



لهم ووعوها **و درك** اسم مصدر بمعنى ادراك  
اي وادراك وفوق **نسبة** حكمية **بالتصديق**  
من الوسم وهو التعليم وتقد بر هذا الكلام ان العلم  
الذي هو حصول صورة الشيء في الذهن ينقسم  
الى تصور وتصديق اما التصور فهو حصول صورة  
الشيء فيه من غير حكم عليه بنسبة ولا اشياء كما درك  
الانسان من غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو  
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اي الادراك  
لذلك كما درك ان زيد كاتب او ليس بكاتب هذا  
هو مذهب الحكماء وليس قول من التصديق عندهم  
هو الحكم خارجا عن هذا الا ان الحكم مقول بالاشارة  
عندهم على معنيين احدهما هذا اعني ادراك ان النسبة  
واقعة او ليست بواقعة والاخر ادراك النسبة  
الحكمية التي هي ثبوت شيء لشيء او انتفاؤه عنه  
فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم اراد الا  
واما التصديق على مذهب الامام الرازي فترك  
من اربع ادراكات ادراك الحكم عليه وادراك  
الحكومة وادراك النسبة الحكمية التي هي مورد  
الاجاب والسلب وادراك ان تلك النسبة  
واقعة او ليست بواقعة او من ثلاث ادراكات  
وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين  
المذهبين ظاهر لانه على مذهب مترك وعلى مذهبهم  
بسيط كما رايت ولان الحكم نفس التصديق  
عندهم وجزء التصديق عندهم ولان تصور الطرفين  
شروطه وشروط عندهم والمتبادر من عبارة المصنف

قال

مذهب

مذهب الحكماء **وقدم الاول** اي التصور على التصديق  
**عند الرضا** اي في الذكر والكتابة والتعليم والتعليم  
**لان** **مقدم** على التصديق **بالطبع** اي بحسب  
اقتضا طبيعة التصور اي حقيقته والمقدم  
بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج اليه المتأخر  
من غير ان يكون له فيه كالموحد والاثنتين والتصور  
كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين  
لان اما شرط او شرط وعبارة المصنف احسن  
من قول بعضهم وقدم قول الشارح على الحاجة  
وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعيا لتشكل  
التصور والتصديق فيها لقول الشارح وغيره  
من التصورات والحجة وغيرها من التصديقات  
ثم شيع في تقسيم آخر العلم بقوله **والعلم النظري**  
بالمسكان **الاحتياج للتأمل** يعني لا الفكر  
والنظر كما درك حقيقة الانسان وكما درك  
انك مبعوث وان العالم حادث **وعكسه** اي  
ما لا يحتاج الى فكر ونظر **هو الضروريات**  
اي الواضحة سواء افتقر الى حدث او تحريه او لا  
كصورته وجودك وادراك ان الواحد نصف  
الاثنتين فيدخل في الضروريات القضايا الاولى  
والحدسيات والتجربيات وسبب بيانها  
لان الاخيرين وان توافقا على حديق وتحريه فليسا  
بمتفقين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح  
فان النظري منسوب الى النظر الاصطلاحي  
ولا يصدق على التجربة والحدث لما عرفت



من تفسيره وحلته لئلا يحجب ان يعنفوا بالنظر  
ما هو عدم من القياس ولو احقه لثلاثة الاشياء  
المكتسبة بالاستقلال والتشكيل وقيل العلوم الى اربعة  
كلها ضرورية ووجه بان العبد لا تاتى له في شيء  
من العلوم في حصول العلوم كلها لا يقدر على دفع  
فيكون ضروريا وقيل كلها بالنظرية ووجه بان العبد  
في ابتدائه وجوده كان خاليا من جميع العلوم فالتبني  
شيئا فشيئا وقد ذكرنا ان الضرورية يطلق بمعنى  
اخر والخلاق في النسبة بينه وبين البديهي مع  
فما يدخره الشرع **وما به الى تصور وصل**  
على لفظ المبين المجهول اي توصل اي ما توصل به  
الى تصور **يدعى بقول شراح** لشرحه للمؤلف  
ويسمى ايضا مقترفا ونقرا لفا فافقعة على بعض النسخ  
وهو التعريف كقولك ذلك كالحيلولة الناطق تعريفا  
للانسان فانه يوصل الى تصور الانسان **فلتتم**  
اي فالتطلب مبالغا في الطلب **وما التصديق**  
به **تق صلا** على صيغة المبني المجهول اي وما توصل  
به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث  
فانه يوصل الى ان العالم حادث **بحجة يعرف عند**  
**العقلا** اي ارباب هذا الفن قال في العقلا  
الكمال وسمى بذلك لان من تمسك به في حقه  
اي عليه ثم لما كان علم الميزان مبنيا على اربعة اركان  
تصورات ومبادئها وتصديقات ومبادئها وكافة  
مبادئ التصورات الكلية الخمس المنقصة  
الى الذاتي والعرضي القسمين من الكلي القسم

صحة في الدلالة والدرج

من المقترن القسم من اللفظ القسم من الدال وكما  
المراد دلالة اللفظ للوضع لعدم اعتبارهم  
غيرها بدلا منها فقال **انواع الدلالة**  
اللفظية **الوضعية** وضعها بالوضعية لاستناد  
جميعها الى الوضع والدلالة بتثليث الدال مصدر  
دل وهي على المفهوم من كلام الشيخ في الشفا تطلق  
على معنيين بالاشتراك احدهما كون امر بحيث  
يفهم منه امر اخر فهم اولم يفهم والثاني فهم امر  
كذا حقيقته العلامة بين معرفة **واللفظ** ينقسم  
الى لفظ وغيره والثاني ثلاثة اقسام والاول بالعقل  
كدلالة تغني العالم على حد وثرو بالعادة كالطير  
على النباتات والحرارة على الخلد والصفرة على الوجه  
وبالوضع كالاشارة على معنى نعم مثلا واللفظ  
ينقسم ايضا الى هذه الثلاثة والاول بالعقل كدلالة  
اللفظ على لا فله وبالعادة وان شئت قلت بالطبع  
كاح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان  
المفترس والجميع ستة وهذه المنطق انما  
يبحثون عن الاخير وهو اللفظ الموضوع  
فاشار المصنف الى تقسيمه لانه فقال **دلالة**  
**اللفظ** الوضعية بتوسط الوضع **على ما** اي  
المعنى الذي **واقفه** اي وافق ذلك اللفظيان  
وضع له وضعها حقيقيا ومحيا زيا كالانسان  
للحيوان الناطق والاسد للرجل الشجاع  
**يدعونها** اي يسمونها **دلالة المطابقة**  
لمطابقتها اي موافقتها له من قولهم طابق الفعل



النعل اذا تعاقفا انسان يدل على الحيوان الناطق  
 بالمطابقة وكذا الاسد على الرجل الشجاع **و** دلالة  
 اللفظ **جزء** اي جزء ما وافقه يدعونها **تضمنا**  
 اي دلالة تضمنت لتضمن المعنى الخبيث كما اذا  
 شككت في شبح هل هو حيوان او لا فقبل لك  
 هو انسان ففهمت انه حيوان لا مضمود ولو لم  
 تلتفت الى كونه ناطقا **واما** دلالة اللفظ على  
**ما** اي اللزوم الذي **لزم** معناه **هو التزام** اي  
 دلالة الالتزام المعنى اي استلزامه له ودلالة  
 العام على بعض افراده كقبيدي دلالة تضم  
 لان زيد العبد مثلا لجزء من جملة العبيد  
 من حيث هي جملة فحصل الجواب عن استكمال  
 القول في بانه لا يدل بشئ من الدلالات الثلاثة  
 على فرد من افراده لان بعض افراده لم يوضع  
 له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس هو جزء  
 حتى **تضمنا** ولا خارجا حتى تكون التزاما  
 اذ لو خرج بعضها لخرج سايرها للمساواة  
 فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد اطينا  
 في الشرح في هذا المقام ببداية الحقيقات  
 وغريب الاقهام **ان** **يعقل التزام** هو اي  
 اللزوم اي يشترط في اللزوم كونه لازما  
 ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزم ومرة  
 تصور ويسمى لازما بمتنا بالمعنى الاختصاص  
 لزوجية الاربعه وتخصيص اللزوم الذهني  
 باللزوم البين بالمعنى الاختصاص اصطلاح بعض

على

التزام

تكون

المنطقي

المنطقيين وبعضهم يطلق اللزوم الذهني على غير  
 من هذا آتني ما ليس لازما في الخارج فقط والحال  
 ان لهم في تقسيم اللزوم طريقين الاول ان اللزوم ينقسم الى لازم  
 في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد ولا  
 لازم في الذهن فقط كالبصر للاعشى ولا لازم  
 في الخارج فقط كالسواد للغراب الطريق الثاني  
 ان اللزوم ينقسم الى غير بين وبين ما يلتزم فيه  
 من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بان  
 لا يحتاج الى دليل وغير البين ما لا يلزم فيه  
 ذلك بان يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى  
 ذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزم وهو تصور  
 اللزوم كالشجاعة للاسد وغير ذهني وهو ما لا  
 يلزم فيه ذلك كفايرة الانسان الفرس فانه  
 لا يلزم من تصور الانسان تصور غير فضلا  
 عن كونه مغايرا له والمنقسم في دلالة الالتزام  
 اللزوم الذهني البين بالمعنى الاختصاص كالاستئثار  
 اليه المصه سواء كان لازما في الذهن فقط كالبصر  
 للفهرم هنا من العمى فان العمى على القول بانه  
 عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا  
 يدل على البصر التزاما مما مع ان بينهما معا ندك  
 في الخارج او كان لازما في الذهن والخارج  
 معا كالشجاعة للاسد ويفهم من كلام المصنف  
 ان المطابقة لا تستلزم التضمن لحيوانا بشا  
 يسمى كالجوهر ولا الالتزام لجواز ان لا يكون  
 لازما ذهني خلافا للفخر في الثاني والتضمن

من



والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة  
المطابقة وضعها في خلاف ويقال لها لفظية وقيل  
لانها محض التقط ودلالة الالتزام عقلية بلا  
خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي انه كلما فهم  
المعنى فهم لازمه واماد لالة التضمن فقول عقلي  
لان الفهم فيها متوقف على امر زائد على الواقع  
وهي الجزئية اذ ينتقل من المعنى الى جزئه وقيل  
لفظية هذه احدى طريقتين في النقل عن  
المنطق والطريقة الثانية تحكي ثلاثة اقوال  
في دلالة التضمن والتزام قيل وضعيتان وقيل عقليتان  
تالشهاد لالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية  
واوجه هذه الاقوال واعتاب كلام المصنف هنا مع  
تشبهات شتى واجبات شريفة سمحنا بها  
في التشرح **فصل في صياغة الالفاظ**  
اعلم ان المنطق لا بحث له عن الالفاظ لكن لما  
كثر الاحتياج الى التفهيم بالصياغة واستخرج  
كان المتفكر يناجي نفسه بالفاظ متخيلة  
جعلوا بحث الالفاظ من حيث انها تدل على  
ابا من المنطق تبعوا وذا اقدمه فقال **مستعمل**  
**الالفاظ** باعتبار دلالة التركيب والافراد  
**حيث يوجد ما مركب واما مفرد فاول** وهو  
المركب ما في اللفظ الذي دل تقطيعه لما بعده  
ويتميز به مع ذلك عن اللفظ المجهول كذا في  
لاي من يسميه لفظا **جزء** يخرج مما لا جزء  
له كباء الجزء ولا ماله جزء لا يدل كزيد

في الرتبة وان ذكر اخرا وهو الحكم عليه لان اللفظ  
في الحكم عليه التقدم نحو زيد في قولك زيد قائم  
او قائم زيد هو **الموضوع** اي يسمى به في الجملة لانه  
وضع الحكم عليه بشي والجزء **الاخر** يكسب الخاء اي  
الاخر في الرتبة وان ذكر اول وهو الحكم به  
اذ الاصل فيه التاء نحو قائم وقام في المثالين  
السابقين هو **المحمول** اي يسمى به الجملة على شي  
حاله كونهما **بالسوي** اي مصطلحين في الذكر بمعنى  
انه لا ينفرد احدهما عن الاخر بل يذكران معا ولما  
انهما مستويان في كل منهما وضع له اسم  
والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى  
اللفظ الدال عليهما رابطة لدلالة على النسبة الرابطة  
والرابطة تارة تكون اسما كلفظة هو وتسمى رابطة  
غير زمانية وتارة تكون فعلا يا سينا لا يتبدل  
ككان وتسمى رابطة زمانية وقد تخدم الرابطة  
كثيرا في لغة العرب كتعبا عنها بالامعارة والاباط  
اللفظي وتسمى الجملة حينئذ ثمانية وعند التصريح  
بالرابطة ثلاثة فان صرح بالجملة ايضا رباعية  
ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان معنى  
السور ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحدة  
من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة  
السلب جزاء من محمولها سميت معدولة والاسمية  
محصلة ووجوبية فتزعم القضايا الثمانية الى  
سبعة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت  
الاولى معدولة لان اداة السلب عدل بها عن



اصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا  
 من المحمول فاذا قلت الانسان ليس بكافة  
 السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول عدما  
 عن الرابطة وقد تكون اداة جزءا من الموضوع  
 نحو كل لا حيوان جماد فتسمى القضية معدولة  
 الموضوع او جزءا منها فتسمى معدولة  
 هو الانسان هذا في الموجه ومثال السالبة للعلم  
 المحمول فقط زيد ليس هو لا عالم فاداة السلب  
 الاولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة  
 لتقدمها على الرابطة والثانية جزءا من المحمول  
 ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شيء من غير الحيوان  
 بالانسان ومعدولة نحو ليس غير الحيوان بغير  
 جماد والتحقيق ان الموجه ان كان محمولا موجودا  
 في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم والاداة  
 فلا نحو زيد ممكن او معدوم او مذكور او غير عالم  
 وقد جرت عادة القوم ان يعبروا عن الموضوع بـ **ج** وعن  
 المحمول بـ **ب** فيقولون كل **ج** **ب** دون كل انسان  
 حيوان مثلا الاختصار وادفع توهم الاختصار خريتان  
 الاحكام في مادة واعلم انه لا بد للنسبة القضية  
 من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال  
 عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجهة وتلك  
 الكيفية الضرورية والامكان والدوام والاطلاق  
 وعدد المتأخرين القضايا باعتبارها الى ثلاثة عشر  
 ترجع الى اربعة اقسام الاول الضروريات الخمس  
 الضرورية المطلقة والشروط العامة والمشرطة

هي

الخاصة

الخاصة والوقفية والمنشئة الثالثة الدوام الثلاثة العامة  
 المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالثة  
 الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع  
 المطلقات الثلاثة المطلقة العامة والوجودية  
 والممكنة والوجودية للضرورية وبان هذه القيمة  
 وتبين بسطها من مرتبها مذكور في المطولات وقد  
 افردنا ذلك منظومة وشرحها فليترجم اليها ولعل  
 المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك  
 تفسير الرابطة لعدم ذكرها في جميع اللغات وانما  
 يلزم ذكرها القيس كما ذكر الامام السنوسي مع ان  
 لغة العرب تستغني عنها بالاعراب وترك المنفقات  
 لعدم كثرة نفعها وانما تذكر تدرسا للطلبة وامتحان  
 الافكار ولما فزع من تقسيم الحولية اخذ في بيان  
 الشرطية واقسامها فقال **وان على التعليق** اي ربط  
 احد القضيتين بالآخرى وعلى معنى الباقية اي القضية  
**قد حكم** اي ان حكم فيها بالربط المذكور **فانها شرطية**  
 وانما جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لا  
 من جعل كلامه شاملا المنفصلة والمتصلة لانه  
 سيقسم الشرطية اليها والربط المذكور المتصلة  
 ظاهرة في المنفصلة باعتبار ان قد وقع الربط  
 بين جزئيها بالعناد اي كل منهما لا ينفك عن معاندة  
 الآخر وان لا يصح الاختصار على احدهما فلا نقول العدد  
 اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه  
 ويراد ان الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا او  
 استلزاما فتدخل المنفصلة لان ثبوت احد طرفيها

اللازم ليجتمع



ايضا

متوقف على انتفاء الآخر وانتفاء احدهما متوقف على  
 ثبوت الآخر **وتنقسم** كما انفتحت الحجة الى مامر  
**الى شرطية متصلة** بخوان كانت الشمس طالعة فالنهار  
 موجود وسميت شرطية لوجود اداة الشرط فيها ومتصلة  
 لا اتصال طرفيها بصدق ومعينة **ومثليها** في الرطب المتقدم  
**شرطية منفصلة** نحو اما ان يكون العدد زوجا  
 او فردا وفي قولنا ومثليها في الرطب اشار الى ان  
 تسميتها بشرطية يجوز باعتبار الرطب الواقع بين  
 طرفيها بالعناد او هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها  
 منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا  
 الذي صير القضيةين قضية واحدة والافصال عدم  
 الاجتماع في الصدق او في الكذب او فيهما معا لما يأتي  
**جزاها** اي الجزء الاول والثاني فله المتصلة والمنفصلة  
**مقدمة وتالي** اي الجزء الاول في الذكر في المتصلة  
 وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر اخرا  
 في المتصلة والجزء الثاني كذلك يسمى تاليا وان ذكر  
 او لا في المتصلة نحو النهار موجود ان كانت  
 الشمس طالعة اما المنفصلة فلا ترتيب بين جزئيهما  
 الا في الذكر فانهما ذكرتا او لا فلهما تقدم وانما ذكرتا  
 اخرا فهو التالى **اما بيان ذات الاتصال** اي  
 المتصلة **في اوجبت** اي اقتضت **تلازم** اي  
 تصاحب **الجزئين** المتقدم والتالى سواء كان اتصال  
 على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها  
 بصدق قضية على تقدير صدق اخر لعلاقة بينهما  
 توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالى

لا يبين

كالسببية بان يكون المقدم سببا في التالى نحو كما كانت  
 الشمس طالعة فالنهار موجود او مسببا عنه كما لو عكست  
 هذا المثال او يكون مسببا عن سبب اخر نحو  
 ان كان النهار موجودا فالعالم مضي اذ وجود النهار اضافة  
 العالم مسببان عن طلوع الشمس وكالتضائيف بخوان  
 كان ريدا ابا بكر فبكر ابنه او كان لا على وجه اللزوم  
 وتسمى القضية حينئذ انفاقية وهي التي يحكم فيها بغير  
 لا لعلاقة توجب بل اتفق انهما وجد معا بخوان كان  
 الانسان ناطقا فالخمار ناهق اذ لا علاقة بين ناطقية  
 الانسان وناهقية الخمار حتى يستلزم احدهما الآخر  
 بل اتفق انهما وجد معا وانما فسرنا التلازم في كلام  
 المصنف بالتصاحب ليشمل كلامه لا تفائضا فانها متصلة  
 ولا تلازم بين جزئيهما واعلم ان ما ذكره المصنف هو الحق  
 لا انها التي يحكم فيها بالضرورة واما السالبة نحو  
 ليس ان كان هذا انسانا كان حجر فسميتها باللزومية  
 لمساوئتها للموجبة والادهي ليس فيها اتصال ولا  
 لزوم **وذات الانفصال** اي المنفصلة **دون بين**  
 اي كذب **ما اوجبت تنافرا** اي تنافيا وعنادا  
**بينها** اي المقدم والتالى **اقسامها** اي المنفصلة  
**ثلاثة فلتعلم** فالمنفصلة **ما منع جمع** وهي التي  
 حكم بالتنافي بين جزئيهما صدقا نحو هذا الشيء  
 اما شجر او حجر وتركيب من الشيء والافحص من نقيضه  
**او ما منع خلق** وهي التي حكم بالتنافي بين طرفيها كذا  
 نحو اما ان يكون الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود  
 وتركيب من الشيء والاعم من نقيضه **او ما نفعا** اي

التضائيف هو لكنا كب

متصلة صح

اما صح



مانع الجمع والخلو في الضمير في الوصل مضاف اليه في الحذف  
 المضاف ان فصل الضمير وقام المضاف مقام المرفوع  
 وارتفع اي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع ولا يصح  
 كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر في  
 القى هي مانعة جمع ومانعة خلوي التي حكم بالتنافي  
 بين طرفيها صدق او كذب او تركب من الشيء ونقيضه  
 نحو اما ان يكون العدد زوجا او غير زوج او من  
 الشيء والساوي لنقيضه كقولنا العدد اما زوج  
 او فرد فظروا هذه القضية لا محتمل وان لا يرتفع  
**وهو** اي مانعها **الحقيقي** وتسمى القضية حينئذ حقيقية  
 وسميت الاولى مانعة جمع لاشتراكها في مانع جمع  
 بين طرفيها في الصدق والتأنيث مانعة خلوي لاشتراكها  
 على مانع الخلو عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان معا  
 والتأنيث حقيقية لان التنافي بين طرفيها دائم  
 منه في الاخرين **الاخص** من الاولين **قاعدا**  
 فكل حقيقة تصدق عليها انهما مانعة جمع وانها  
 مانعة خلوي دون العكس فتجمع الثلاثة نحو  
 العدد اما زوج او فرد وتنفي مانعة الجمع بنحو  
 اما ان يكون الشيء ابيض او اسود ومانعة  
 الخلو بنحو اما ان يكون الشيء غير ابيض وغير  
 اسود وكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تقسم  
 اخرا خضرا ما ذكر فان اردت فزد في اخرا كل من  
 تقسيمها المتقدم كلمة فقط فتكون الحقيقة  
 مبانية لكل منهما بهذا التقسيم وهذا في المنفصلة  
 الموجبات واما السوالب فتشبهت بمانعة جمع

او مانعة خلوي وحقيقية تجوز لاشتراكها في مانعها  
 او حقيقة اصطلاحية والافق سلب مانع الجمع او مانع  
 الخلو او مانعها نحو ليس اما ان يكون الشيء انسانا  
 واما ان يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة  
 وقد تتالف الحقيقة من اكثر من جزئين في الظاهر  
 نحو العدد اما زائد او انا وضا او مساوي ففي حسب  
 الحقيقة مؤلفة من جزئين فقط والاصل العدد اما  
 زائد او غير زائد فحذف غير زائد وعبر عنه بنافق  
 او مساوي لانه بمعنى العناد حقيقة اعم من  
 الزائد وغيره اما مانعة الجمع فتتالف من اكثر من  
 جزئين حقيقي وكذا مانعة الخلو واعلم  
 ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع معين فخص  
 نحو ان جئتني الان اكرمتك وزيد الان اكرمتك  
 واما غير كانت والافان ذكر فيها ما يدل جميع اوضاع  
 الممكنة فكلية او بعضها فجزئية والاف كلمة نحو  
 ان كان هذا انسانا كان حيوانا واما ان يكون العدد  
 زوجا او فردا او سور الشرطية الكلية اذا كانت  
 متصلة موجبة كما ومما تخوم بها كانت الشمس  
 طالعة والنهار مر جود وان كانت منفصلة  
 موجبة دأى نحو اما ان يكون العدد زوجا  
 او فردا وان كانتا سالتين ليس البتة اذ كان  
 هذا انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون الشيء  
 انسانا او ناطقا وسور الجزئية ان كانت  
 موجبة متصلة او منفصلة وقد يكون نحو  
 قد يكون اذ كان الشيء حيوانا كان انسانا

تعالى



وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا فربما وان كانت  
متصلة قد لا يكون وليس كلما وحقها نحو ليس كل  
كان الشيء حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة متصلة  
ليس داما وقد لا يكون نحو قد لا يكون اما ان يكون  
الشيء حيوانا او ناهقا وكل من المتصلة والمفصلة  
تتألف من شرطيات **فصل** او من شرطيات او من شرطيات  
اقسامها المذكورة في المطول لا توافيق من القضايا  
شرح في احكامها على طريق الاختصار والاقتصار  
على غير الوجهات كما هو دأب المختصرات لمن جملة الحكماء  
التناقض وقد اخذ فيه فقال **فصل** في تعريف  
واحكام **التناقض** وقد مر على العكس لا نعيم ساير هو  
القضايا اذ كل قضية لها نقض بخلاف العكس فان  
بعض القضايا لا تنعكس وهو لغة اثبات الشيء  
ورفعه واصطلاحا ما عرفت **فصل** في تعريف  
والمسوغ ارادة مفهوم هذا اللفظ وهو شيء معني  
وقال المصنف المسوغ التفصيل خلف بضم الحاء اسم  
مصدراي اختلاف **القضيتين** يخرج عن اختلاف  
المفردتين كزيد لا زيد والمفرد والقضية كزيد  
قائم واختلاف غير القضايا من المركبات الاشائية  
وغيرها ودخل اختلافهما بالعدل والتفصيل كزيد  
قائم زيد هولا قائم فان المحمول في الاول قائم وفي  
الثانية لا قائم لان حذف العدد جزئي من المحمول  
والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان والمكان  
والقوة والفعل والجزء والكل والعلية والقيمية واللا  
والاحتمالية والمفعول لا غير ذلك مع اتفاق

من حليات أوضح

اللفظ

الكيف فاخرج جميع ذلك بقوله **في كيف** فاخرج جميع  
اي ايجاب وسلب **وصدق واحد** من القضيتين لانها  
معنى القولين والواو الحال اي والحال ان صدق واحد  
منها وكذا لا يخرج **فصل** في اي تبع داما بمعنى ان يكون  
امرا مطردا فاخرج القضيتين المختلفتين في الكيف  
وليس بينهما هذه الحالة كما اذا جاز صدقهما او كذبتهما  
كان اختلافهما في النوع او المحمول او الزمان او المكان  
او القوة والفعل او الجزء والكل او الالة او العلة  
الى غير ذلك مع اختلافهما بالايجاب والسلب مخوفا  
قائم عند ليس بقائم وكذا نحو كل حيوان انسان ولا  
شيء من الحيوان انسان فانها كما ثبت ان لان مفهوم  
المحمول انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا  
بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان  
فانها صادقتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا  
شيء من الانسان حيوان اذ المراد بقوله وصدق واحد  
اخر في كون صدق احدهما وكذب الاخر امر  
لا زمالا لتفاقي صدق احدي هاتين القضيتين  
وكذب الاخر امر اتفاقي لا لا زمالا لتناقضهما  
لان المنطوق انما يعتبر الامور المطردة في الجزئية  
اللازمة لا احدهما الكلية والكلية لا اخرى كمنافقتنا  
وكذا اخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان  
ليس بحيوان لان صدق احدهما وكذب الاخر  
اتفاقي لا مطرد له بدليل يخالف في نحو بعض الحيوان  
انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانها صاد  
معا واخرج ايضا نحو زيد انسان زيد ليس بنطق

وذكر واحدا

فتان



لأن صدق أحدهما وكذب الآخر لا طراد له بدليل بخلاف  
 في ما إذا اختلف المحمولان ولم يكونا متساويين بخلاف  
 زيد قائم زيد ليس بقاعد وإنما صدقت أخرى هاتين  
 القضيةين وكذا ثبت الأخرى لما اتفق من مساوات  
 محمول أحدهما لمحمول الأخرى فقد اتفقا المصير بقوله  
 قفي الذي هو عبارة عن الأطلاد عن قولهم لانه  
 لأن الأول يخرج ما يخرج الثاني وتقدم كلامهم  
 على هذا الوجه من نفس التحقيق وبم يتقدم على  
 المصير الذي عارض بان التعريف غير مانع لصدق على  
 المثال المتقدم وخوها ولم أر أحدا يخرج عليه وفي  
 تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وإجابات شريفة  
 سبحانه بها في الشرح **فإن تكون القضية شخصية**  
**أو مملدة فنقيضها** أي نقضها على أن المصدر بمعنى  
 اسم الفاعل أو منقوضها على أن بمعنى اسم المفعول  
 وهو الأشهر والمصدر باق على معناه غير مؤول  
**بحسب الكيف** حاصله **أن تبدل** أي الكيف فتبدل  
 الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب فنقيض زيد  
 قائم زيد ليس بقاعد وبالعكس وتقيض الإنسان  
 حيوان عند المصير لأن الإنسان ليس بحيوان وبالعكس  
 وعند غيره نقض الممثلة إنما هو كلمة تحتها في الكيف  
 لأنها في قوله الجزئية فنقيض الإنسان حيوان لا شيء  
 من الإنسان حيوان ونقيض الإنسان ليس بحيوان  
 كل إنسان حيوان وما قررناه بالمتن هو الذي  
 يدل عليه كلام المصنف في الشرح فيكون قوله أن  
 تبدل خبرا وحذف الجار والمجرور مع أن مظهر

واحترز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب  
 للمهمة فله أحكام مذكرة في المطولات ويصح  
 جعل أن تبدل بدل من الكيف بدل اشتغال ويكون  
 قوله بالكيف خبرا والمقصود هو البدل فنقضها  
 حاصل بتبديل الكيف كما تقول نقض زيد علمه أي  
 علم زيد كما جوز في قول الشاعر  
 صدوت الكاس عن أم عمرو • وكان الكاس حراها المينا  
 أن يكون الكاس اسم كان وحراها بدلا منه واليمين  
 خبر باعتبار البدل **وإن تكن** القضية **محمولة**  
**بالسور** الكلية والجزئية الموجب أو السالب **فالنقض**  
**بفند سورها** أي فند سورها ففسور الإيجاب الكلية صند  
 سور السلب الجزئية وبالعكس وسور السلب  
 الكلية فسور الإيجاب الجزئية وبالعكس فإذا عرفت  
 هذه **فإن تكن** القضية **موجبة كلية** نحو كل إنسان  
 حيوان فنقيضها **سالبة جزئية** وبالعكس **وهي**  
 في المثال المذكور ليس بنقض الإنسان حيوان  
 وبالعكس **وإن تكن سالبة كلية** نحو لا شيء من الإنسان  
 بحيد فنقيضها **موجبة جزئية** وبالعكس وهي في المثال  
 المذكور ليس بنقض الإنسان حيوان وبالعكس ولو كانتا  
 كليتين جاز كذا معا بان يكون موضوعهما العم  
 من مجموعهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما  
 معا بان يكون موضوعهما كذلك والنقيضتان  
 لا يكونان معا ولا يصدقان معا وفي بعض  
 النسخ بدل البيت الأخير وإن تكن سالبة  
 جزئية فنقيضها موجبة كلية وأجر جميع ما ذكر

صند

وهي



في الشرطية مثال التناقض فمهما كان هذا انشا  
 كان حيوانا ليس كما كان هذا انشا كان حيوانا هذا  
**فصل في** تعريف احكام العكس هو لغة  
 التبديل والقلب تقول عكست حاشية الثوب  
 اذا قلبتها وجعلت اعلاها اسفلا وفي الاصطلاح  
 يطلق على القضية التي وقع التحول اليها وعلى المصدر  
 وكل منهما ثلثة اقسام عكس نقیض موافق وعكس  
 نقیض مخالف وعكس مستوی وهو الذي افسد عليه  
 المص لانه اكثر استعلاء اولاد اقله بقوله **الشرطية**  
 على انه مصدر بقوله **العكس** المستفاد **قلب** اي  
 تبديل **جزءي القضية** اي الموضوع والمحمول في الجملة  
 والمقدم والتالي في الشرطية فخرج قلب جزئي غير  
 القضية كتركيب الاضافي فلا يسمي عكسا في  
 الاصطلاح وخرج عكس النقیض الموافق فانه  
 قلب نقیضها وعكس النقیض المخالف فانه  
 قلب احدها ونقیض الاخر فيسند كرها ولم يقدر  
 القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو في ذلك  
 موافق لكثير من العلماء من عرف العكس وقدر اعتراف  
 علمهم بدخول المتصلة مع انها لا عكس لها  
 اصطلاحا لانها لا ترتب طبيعي بين جزئها وبما  
 بانه لا يحتاج الى هذه الزيادة لان قول قلب جزئي  
 القضية يقتضي ان كل واحد له موضع طبيعي والاول يمكن  
 عكسا وعبارة المص احسن من قول بعضهم  
 ان يصير الموضوع محمول والمحمول موضوعا لثانها  
 الشرطيات المتصلة **مع بقا الصدق** بمعنى انه

اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان  
 العكس لا يزم للقضية وصدق الملزوم يستلزم  
 صدق اللازم وليس المراد بصدقها في الواقع بل ان  
 يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق  
 العكس ولذا اعتبر بعضهم بالتصديق لان التصديق  
 لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد فانهما  
 لا مع بقا الصدق كقولنا في عكس كل انسان  
 حيوان كل حيوان انسان فلا يسمي عكسا وترك  
 المص الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب  
 اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع  
 صدق عكسه وبعض الانسان حيوان ولم يقل  
 مع بقا الصدق على وجه اللزوم لا يخرج نحو كل  
 ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان  
 ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاق لما  
 اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في  
 عكس كل انسان حيوان لو عكسناه بالكلية وكذا  
 بعض الانسان ليس بجواد اعكسناه في بعض  
 الجوانب بانسان فانه صادق لكن صدقه  
 اتفاق لما اتفق من مساواة الموضوع للمحمول  
 اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان  
 والجواب عن المص انه لا حاجة الى هذه الزيادة  
 لان قول مع بقا الصدق يعني عنها لان المراد  
 ببقاء الصدق لزومه وعكس الكلمة الموجبة  
 كنفسها لا يلزم مع بقا الصدق وكذا عكس لثنية  
 السالبة مع ان عكس نحو كل انسان ناطق

صدقها

لو يلزم من كذب الاصل كذب  
 العكس اذ صح

تباين الكليات



الجزئية  
 الى كل ناطق انسان خارج ايضا بقوله الا الموجبة  
 الكلية ففهمها الموجبة **ومع بقا الكيفية** اي  
 الاحتياج والسلب بمعنى ان الاصل ان كان موجبا  
 يكون العكس موجبا وسالبا وهذا يخرج قولها  
 لا مع بقا الكيفية كقولك في عكس بعض الانسان  
 حيوان ليس بعض الحيوان انسان فلا يسمي هذا  
 عكسا في الاصل **ومع بقا الكم** اي الكمية  
 والجزئية **الاجم الوجوب** يحذف التارة جمل الفرو  
 اي الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان ولا  
 يبقى في عكسها بل تبدل كلمة بالجزئية واليه اشار  
 بقوله **فمع بقا** اي المناطقة **الموجبة الجزئية** وهي  
 في امثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا  
 ما في قوتها وهي الشخصية ان كان المحمول بالكلية  
 والا فكيف نفسا وهذا القيد الاخير لم يجد له غير  
 المصنف فيعرف العكس وهو حسن وقد تقدم ان  
 القضايا ثمانية اقسام اربع موجبات وهي الشخصية  
 والكليتين والجزئية والمهمة واربع مثلبات شوا  
 فالاربعة الموجبات عكس كل واحد منها بالمستوى  
 جزئية موجبة كقولك زيد حيوان وبعض الحيوان  
 زيد وكل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان  
 والانسان حيوان عكس بعض الحيوان انسان  
 ويصح عكس المهمة الموجبة المهمة وكل ذلك اصل  
 فيعرف المصنف اما الاربع السوا لا فلا ينعكس  
 منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كما انهما  
 فعكس لا شيء من الانسان بجبر لا شيء من الجبر

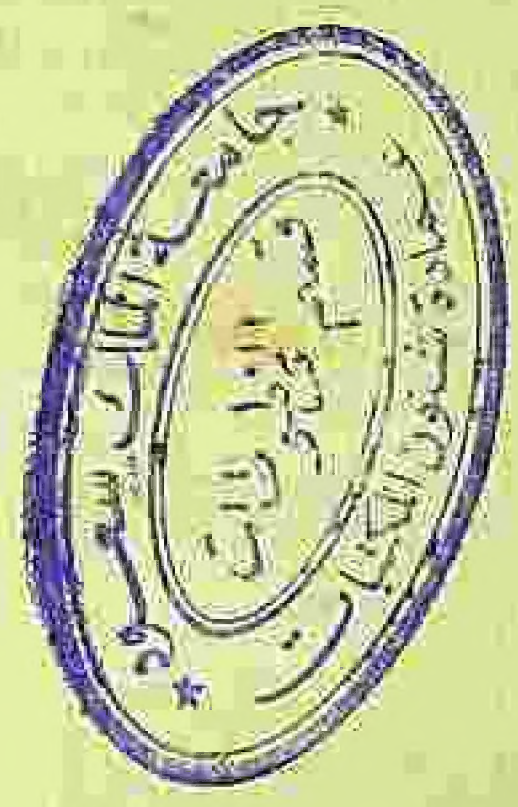
بأنسان

انسان وعكس ليس زيد بعمر وليس عمر زيد وعكس  
 ليس زيد بجبر لا شيء من الجزئية لان الشخصية في حكم  
 الكلية واما الجزئية السالبة او المهمة السالبة فلا  
 عكس لهما واليه اشار بقوله **والعكس المستوي لازم**  
**لغير ما وجد به** اي فيه **اجتماع الخسيتين** وهو الجزئية  
 والسلب والذي وجد فيه هو الجزئية السالبة **فما**  
**تقتضيه** اي توسط في الامور وتنضم اليه **فما**  
 الجزئية السالبة لا عكس لها لزوما بل لئلا ينقض ما  
 يكون الموصوف بها اعم من المحمول فيصدق في  
 سلب الا حصرا عن بعض افراد الاعم ولا يصح  
 سلب الا اعم عن بعض افراد الاخص فيصدق نحو  
 بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض  
 الانسان ليس بحيوان لصدق تقيضه وهو كل  
 انسان حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق  
 عكسها في بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان  
 ليس بجبر يصدق عكسه ايضا وهو بعض الجبر  
 ليس بانسان **ومثلهما** اي التي اجتمع فيها الخسيتان  
 في عدم لزوم العكس **المهمة السلبية** نحو الحيوان  
 ليس بانسان **لانها** اي المهمة السلبية **في قوة الجزئية**  
 السلبية كما تقدم فامثال المذكور في قوة بعض  
 الحيوان ليس بانسان وخبره بالمستوى عكس  
 التقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخسيتين **والعكس**  
 الاصطلاحي مطلقا **في مرتبة** **بالطبع** والمراد بما يقضي  
 المعنى ترتيب بحيث لو زيد تغير المعنى ويغير  
 الترتيب بالطبع ايضا يكون الثاني يتوقف على

هو



الأول ولا يتوقف الأول على الثاني والترتيب بالطبع  
 من القضايا هو الحلية والشرطية المتصلة وغير متصلة  
 من الأحكام شاملة للشرطية المتصلة مثل ما كانت  
 الشمس طالعة كان النهار موجودا تنعكس الجزئية  
 موجبة وهي قد يكون إذا كان النهار موجودا كانت  
 الشمس طالعة **وليس العكس** **فترتيب بالقياس** أي  
 المذكورون الطبع وهو المتصلة نحو أما أن يكون  
 العدد زوجا وأما أن يكون فردا فإذا بدلنا ترتيبها  
 وقلنا أما أن يكون العدد فردا وأما أن يكون زوجا  
 لم يسم هذا الترتيب عكسا لأن الترتيب بين طرفيها  
 ليس طبعيا أي يقتضيه المعنى بحيث لو أنزلنا ترتيب  
 المعنى بل الترتيب المذكور في ذلك موكولا لاختلاف  
 المتكلم إذا العنى فيه متحديا أو لم يبدل وأما عكس  
 التقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية  
 ذات الترتيب الطبيعي بتقيضا الآخر مع بقاء الصدق  
 والكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان حيوان كل ما ليس  
 بحيوان هو ليس بالإنسان وأما عكس التقيض المخالف  
 فهو تبديل الطرفين الأول من القضية ذات الترتيب  
 الطبيعي بتقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء  
 الصدق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان  
 حيوان لا شيء مما ليس بحيوان بالإنسان وسمى هذا  
 مخالفا لتخالف طرفيه إيجابا وسلبا والذي قبله  
 موافق لتوافقهما وتقيض أحكام هذين العكسين  
 المذكورين الطولان وتمايز من مبادئ التصورات  
 ومقاصدها ومن مبادئ التصديقات شرع في استنباط



المطالب

المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات  
 وهي التي يقال لها القياس **في القياس** ووجه كونه استنباط المطالب أن  
 المستفاد منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق  
 اشرف من التصور لا سيما على النسبة التي هي اشرف  
 اجزاء القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال شيء  
 اخذ اصطلاحا **والقياس** رتبة يقول **أن القياس**  
 قول ملفوظ أو معقول **من قضايا صور** أي  
 ركب بصورة مخصوصة فقول جئت من خارج عنه  
 المفرد لأن القول عند المناطقة خاضع بالتركيب  
 ومن قضايا صور اخذ التركيب الذي ليس بقضية  
 والقضية الواحدة وإن لزمت لها فقول اخذ  
 كعكسها المستوي أو عكس تقيضها والتركيب  
 نحو زيد قائم لا دورا لها إذ لا يطلق عليها انفرادا  
 وإن كانت في قوة القضيةين والمراد أن القياس  
 مولف من قضيتين فاشترط على القول بأن القياس  
 يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتي بيانه  
 فالمؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل  
 متغير حادث يلزم عنهما قول اخذ وهو العالم  
 حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النبأ شاذ  
 لئلا حقية وكل اخذ للمال حقية سارق وكل سارق  
 تقطع يده وهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم  
 عنها قول اخذ وهو النبأ شاذ تقطع يده والأول  
 يسمى بسيطا والثاني مركب وليس كذلك الثالث  
 كيفية تركيب القياس المركب فيما يأتي تكرار الماهية



لان تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب  
 لا يقتضي معرفة كيفية تركيب القياس المركب  
 بخصوصه مما يميزه عن البسيط والحق ان القياس  
 المركب راجع الى اقيسة بسيطة في الحقيقة  
**مستلزما** حال من ضمير صور اخرج الاستقراء  
 والتشديد والصواب العقيمة التي لا يقطع بصدق  
 لازمها الامكان بخلاف مدلولها عنها وفي اخرج  
 الاستقراء والتشديد بما ذكر بحيث ذكر في الشرح  
 وفي حاشيتي على شرح ايساغوجي شيئا لا يسلم  
**بالذات** اي بذاته قال عوض عن الضمير اخرج الضرر  
 البقيمة التي يقطع بصدق لازمها بخصوص المادة  
 بحق لا شيء من الانسان بغيره وكل قدرها بال  
 فانه يستلزم لا شيء من الانسان بغيره لكن  
 لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا واخرج نحو  
 قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق  
 فحول اولهما موضوع الاخرى نحو زيد مساوي  
 لعمرو وعمرو مساوي لثعلب فان هاتين القضيتين  
 مستلزمتان زيد مساوي لثعلب والذات اما بل  
 بواسطة صدق مقدمة اجنبية وهو ان مساوي  
 المساوي لشيء مساوي لذلك الشيء ولذلك  
 صدق هذا اللازم فلم تصدق لم يستلزم  
 القياس شيئا كما اذا قلنا الانسان مباين  
 للقيس والقيس مباين للناطق لا يلزم منه ان  
 الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لشيء  
 لا يلزم ان يكون مباينا لذلك الشيء وكذا اذا

قلنا

قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة  
 لا يلزم منه ان الواحد نصف الاربعة لان نصف  
 النصف لشيء لا يكون نصفه **قولا اخر** اي  
 لا يكون عين احدي المقدمتين فاخرج بقوله  
 في لا اخذاً القضيتين المستلزمين احدهما  
 لان اللازم ليس قوله اخر فان قلت التعريف شامل  
 للقضيتين المستلزمين لعكسهما فلا يكون مانعا قلت  
 لا نسلم ذلك اذ هذا خارج بقوله قوله لانه افرده  
 فدل على ان مراده به القول الواحد والقضيتين  
 المذكورتان تستلزمان في ليس لا قول واحد  
 والمراد بالتروم ما يعبر اليه وغيره فبتنا والقياس  
 الكامل وهو الشكل الاول وغيره الكامل وهو الثاني  
 الاشكال والمراد انه يستلزم متى سلم ولا يشترط  
 ان يكون مسلما بالفعل ليدخل في التعريف القياس  
 الذي مقدماته صادقة كما مر والذي مقدماته كاذبة  
 كقولنا كل انسان جبار وكل جبار حمير فهذا وان  
 كان مولفا من قضيتين كاذبتين الا ان بحيث لو  
 سلم استلزم ان كل انسان جبار لانه القياس صحيح  
 ان يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفستة  
 والجدل والشعر والبرهان لان هذه كلها اقيسة ولان  
 الشيء لشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد  
 في الواقع وانما قال من قضيا ولم يقل من مقدماته  
 لانه يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمه بانها ما جعلت  
 جزء قياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو  
 اخذت هي ايضا في تعريفها لزم الدور **شرح القياس**

كون الشيء  
 ٢



**عند** أي المنطقة **فسيما** **فتم** أي القياس  
**ما يدعى** أي يسمى **بالاقتران** وهو الذي **دلى** على  
**النتيجة بقوة** أي بقوة أي معناه يعني أن النتيجة  
تكون أجزاءها متفرقة فيه ولا تكون هذه كومة  
فيه بحيثها الاجتماعية في القياس مثلا كل جسم مولف  
وكل مولف حاد ن ينتج كل جسم حاد فلهذا النتيجة  
لم تذكر كهيئة الاجتماعية في القياس بل ذكرت فيه  
متفرقة وإن شئت قلت هو الذي لم تذكر فيه  
النتيجة ولا نقضه بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائي  
كما ينبغي وسمى اقتراينا بالاقتران الحدود فيه بلا  
استثناء **اختص** القياس بالاقتران **بالحالية** هذا  
ما ذهب إليه المصنف كما بين الحاجب ومع كون بن سينا  
هو الذي استخرج الأقيسة المركبة من الشرطيات  
أورد تشكيدات في إنتاج المتصلتين منه والمتصلة  
والحالية وكذا قدح في المتصلتين اثني الدين وغيره  
بما هو مذکور في مختصر العلامة بن عرفة وغيره  
وقد اجيب عن ذلك بأجوبة مذكورة في المختصر  
للمذكور وغيره ويحتمل أن الله والامام بن الحاجب  
أراد ما يتكلم فيه هنا بقوله حد وغيره (وانها نزله  
منزلة القدم لذلك أشار للأول العنصر والثاني  
بن هارون مثاله من الشرطيات كلها كان ذلك  
ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج  
كلما كان الانسيان ناطقا كان جسما **فان** **تركيبة**  
أي القياس **فركبا** أي اجتمع **مقدّمات** **المراد**  
بها هتأ وفيما يأتي ما يوفق الواحد على **أوجها**



مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>